المصـــدر : الرياض
التـــاريخ : 14-11-2007
الصفحـات : 7
العـــدد : 14387
المسلسل : 30

مستشار الرئيس السوداني في حديث خاص لـ« الرياض »:

رعاية المملكة مبادرات حل الأزمات العربية يؤهلها لأن تكون وسيطاً ناجحاً في المنطقة

مشروع وحدة الصف الداخلي في السودان يعزز الجبهة الداخلية في مواجهة الأخطار

الخرطوم تحرص على إنجاح مشروع الوفاق عبر برنامج وطني متكامل

المبادرة العربية لحل الأزمة اللبنانية كادت أن تنجح لولا تدخل أطراف دولية

العرب لن يتركوا اللبنانيين والحل العربي قادم في إطار «لا غالب ولا مغلوب»

د. مصطفى عثمان

مسكون بهموم السودان وما يتعرض له من حملة دولية، حتى الأمم العربي لم يبارح كاهله، فكان في الآونة الأخيرة وسيطاً في الأزمة اللبنانية مثلاً لأمين عام الجامعة العربية، فضيفنا وجهاً عربياً باستحقاق، له دراية واسعة ببواطن الأمور وخفايا وألاعيب السياسة، عرف الوزير مصطفى عثمان وبالهدوء الذي لا تزعزعه عاصفة، ومن خلال فسحة صغيرة في برنامج زيارته الرسمية المكثفة لأبوظبي، كان لـ«الرياض» فرصة اللقاء بالدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، مستشار الرئيس السوداني، ووزير خارجية السودان الأسبق والذي خصنا باللقاء التالي:

دبي – مكتب «الرياض» محمد إبراهيم

المصـــــدر :	الرياض		
التـــاريخ :	14-11-2007	العـــدد :	14387
الصفحـات :	7	المسلسل :	30

*** ماذا عن علاقات السودان مع المحيط العربي عموماً ومع المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، وماذا عن رعاية المملكة مؤخراً لمشروع مصالحة سودانية - تشادية؟**

- العلاقات العربية - السودانية اليوم في أفضل حالاتها على الاطلاق، وعلى كافة الأصعدة، حيث تقف الدول العربية إلى جانب السودان وتقدم كافة أشكال الدعم في كافة المحافل الدولية، من الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، ومن الناحية الاقتصادية كان السودان قبل سنتين من أكثر الدول استقبالاً واستقطاباً للاستثمارات العربية، وفي الجانب الأمني هناك اتفاقات أمنية عديدة وفاعلة بين السودان والدول العربية، أما عن علاقاتنا مع المملكة فهي الأكثر تميزاً علاوة على حكم الجوار الجغرافي والعلاقات الأخوية، فالمملكة تستضيف على أراضيها أكبر جالية سودانية موجودة في الخارج تقيم في المملكة، حيث يبلغ تعدادهم هناك أكثر من مليون سوداني يعملون في المملكة، وكما هو معلوم أن المملكة تحتضن أشرف المقدسات على أراضيها المباركة، والمملكة تتولى هذه الأيام رئاسة الجامعة العربية في دورتها الحالية، حيث قامت بدور ريادي في الآونة الأخيرة في رعاية المبادرات لحل الأزمات العربية - العربية مثل اتفاق مكة بين الأشقاء الفلسطينيين، وجمع كافة الأطراف العراقية في مكة أيضاً، وما قامت به المملكة في إطار المصالحة بين السودان وتشاد ليس بجديد على المملكة وخدمة خادم الحرمين الشريفين، ورعت قمة خماسية على هامش القمة العربية الأخيرة (برئاسة خادم الحرمين وضم الرئيس عمر حسن البشير وأمين عام الأمم المتحدة، وأمين عام جامعة الدول العربية، ورئيس مفوضية الاتحاد الافريقي ما أدى لإزالة التوتر وسوء الفهم بين السودان والأمم المتحدة فيما يتعلق بما يسمى «أزمة دارفور» كما تأتي المصالحة بين السودان وتشاد (والتي رعتها المملكة) لتصب في النهاية لمصلحة «دارفور»، لأن تشاد كما تعلمون هي جارة لـ«دارفور» ولا يمكن الحديث عن علاقات سوية ومستقرة في «دارفور» دون التحدث عن علاقات طيبة ومستقرة بين تشاد والسودان، ومن هنا تأتي أهمية المسعى الخير للمملكة العربية السعودية وجهود الملك عبدالله بن عبدالعزيز في تناول المسألة، وتعزيز المصلحة بين البلدين، ومن هنا نؤكد أيضاً على رؤية السودان في ضرورة التدخل العربي من أي دولة عربية أخرى، كما وفي نفس الوقت نقدر الجهود المبذولة من قبل الأشقاء في مصر وليبيا، وأرتيريا وتشاد، ونؤكد على المكانة الدولية التي تحظى بها المملكة العربية السعودية وعلاقاتها الإقليمية والدولية على كافة الأصعدة والشقل التي تمثله على الجانب السياسي والإسلامي، في تقديم «دارفور» للمجتمع الدولي بشكلها الصحيح وبالتالي توضيح الصورة وتقديم القضية في إطارها الصحيح، وعند الحديث في مرحلة لاحقة إلى عملية إعادة الإعمار والتنمية في «دارفور» من الطبيعي أن يكون للمملكة الدور الرائد إلى جانب الأشقاء على طول الوطن العربي الكبير.

والمطلوب في المرحلة الحالية المزيد من الشفافية والوضوح وصدق النوايا وتكامل الجهود العربية لمصلحة قضية «دارفور» وهناك فرصة لمساهمة كل الدول العربية والباب مفتوح أمام الأشقاء العرب، فالسودان بلد عربية وعضو في جامعة الدول العربية، مثلما هو عضو في الاتحاد الافريقي وبالتالي فإن الأمن القومي السوداني مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعاهدات العربية الافريقية، وأي إخلال بهذا التوازن هو إخلال بالأمن القومي السوداني، ومن هنا نؤكد أن باب المساعي مفتوح في حلحلة هذه القضية التي باتت من أكبر المخاطر التي تهدد الأمن القومي السوداني).

*** تتعرض السودان لحملة دولية قاسية من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية وضغوط متلاحقة تكاد لا تترك للحكومة السودانية التقاط الأنفاس... ما هي قراءتكم للمشهد بشكل عام؟**

- تتعامل الحكومة السودانية مع الأزمات وفق سياسة الباب المفتوح حيال أي من الضغوط التي نتعرض لها، مع التعامل وبشكل واسع لشرح القضية أمام الرأي العام العالمي عبر وسائل الإعلام الحيادية للوصول إلى منطقة «دارفور» والاطلاع ميدانياً على الأوضاع هناك ورصد الوقائع على الأرض، بعيداً عن المزايدات والحملات المشبوهة التي تنظمها الدوائر المستفيدة من الأمر، وعكس الأمور للرأي العام الإقليمي والدولي، حيث تم تصعيد ما سمي بـ«أزمة دارفور» وتضخيمها من قبل بعض الدوائر المغرضة وتجييرها لصالح أجندة لا علاقة لها بـ«دارفور» على أنها قضية إنسانية وتمريرها لأجندة لا إنسانية، وهذه القوى مستمرة في ذلك، وعلى إثر ذلك تواجه الحكومة السودانية الأمر بسياسة الباب المفتوح من ناحية ومعالجة القضايا العالقة في «دارفور».

*** ما تتعرض له السودان هذه الأيام من ضغوط قاسية بلا شك يتطلب توحيد الجبهة الداخلية في السودان ورص الصفوف... ما هي رؤية الحكومة السودانية حيال الأمر وإلى أين وصل مشروع وحدة الصف الذي يترأسه الرئيس الأسبق سوار الذهب؟**

- إن هذا الأمر ما تركز عليه الحكومة السودانية وقطع مشروع وحدة الصف شوطاً كبيراً وما زال أمامه خطوات نتكاتف جميعاً لإنجازها، ويأتي ذلك في إطار خطة الحكومة السودانية والتي تنتكون من برنامج عمل من أربع نقاط رئيسة وعمره أربع سنين، يبدأ البرنامج بمعالجة قضية دارفور، وتنفيذ اتفاقيات السلام في الجنوب والشرق ودارفور وإنجاز عملية التحول الديمقراطي وإجراء الانتخابات، بعدها بالاستفتاء الذي نأمل أن ينتهي بالحفاظ على وحدة السودان، وإنجاز عملية التحول الديمقراطي تحتاج لتهيئة الأجواء بعضها قانوني مثل إجازة قانون الانتخابات وقانون الأحزاب وبعضه سياسي كتحقيق قدر أدنى من الوفاق السياسي والاتفاق على ثوابت وطنية تمكننا من إجراء الانتخابات وسط جو من الشفافية، ومن هنا يأتي تحرك هيئة «وحدة الصف» التي يترأسها الرئيس «سوار الذهب» ونجحت في جمع رموز وقيادات الأحزاب في المعارضة والحكومة وعرضت رؤية لكيفية تحقيق الوفاق السياسي ومن المقرر أن ترد الأحزاب على هذه الرؤية ومن بعدها تبدأ خطوات وضع هذه الرؤية موضع التنفيذ، ونحن في المؤتمر الوطني وكحكومة نبدي أقصى درجات التجاوب مع تلك الرؤى وسنحرص على نجاحه بقدر حرصنا على تحقيق الوفاق الوطني وإنجاز عملية التحول الديمقراطي في السودان.

*** السودان ومحكمة الجنايات الدولية... وما وجهته تلك المحكمة لاتهامات بحق بعض ساسة السودانيين من جرام «على حد التعبير» ... كيف تتعامل الحكومة السودانية مع هذا الملف وهل ستقوم السودان بتسليم أي من الموجه ضدهم التهامات إلى تلك المحكمة؟**

- السودان لا تعترف بأن لهذه المحكمة أي دور بهذا الملف، لسببين أولهما أن السودان في الأصل ليس عضواً في هذه المحكمة، وقانون محكمة الجنايات الدولية يقول وبالنص: «إذا كانت الأجهزة العدلية الوطنية قابلة وقادرة على تحقيق العدالة ليس هناك أي داع من تدخل خارجي سواء من المحكمة أو غيرها في

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 14-11-2007 العـــدد : 14387
الصفحـات : 7 المسلسل : 30

طوابق، الأول منها لبناني، والثاني إقليمي، أما الطابق الأخير فهو دولي، تحركنا في إطار مساعينا في لبنان في الطابق الأول، حيث تفاعلت معنا كل الأطراف اللبنانية وكنا على وشك الوصول إلى حل، لكن هناك أطرافاً دولية تحركت لتقف حائلاً أمام الحل، ووضع الكثير من العراقيل أمام أي جهود للحل، وما يبعث على الأمل أن الوضع هناك في لبنان لم يصل إلى حد الاصطفاف الطائفي والذي يؤدي إلى نتائج كارثية على لبنان والمنطقة «لا سمح الله»، حيث مازال الاصطفاف سياسي، والنقطة الثانية أن جميع الأطراف اللبنانية ومازالت متمسكة بالحل العربي وأبدى الجميع التجاوب مع المبادرة العربية التي طرحناها، وعلينا التحرك من النقطة التي توقفنا عندها، والكل متفق على أن الحل يجب أن لا يكون خارج الاطار العربي، حيث وافق فريق المعارضة على الاطار العام للمبادرة وأبدت الأطراف الأخرى موافقة مبدئية بعد تردد، حيث بعد مغادرتي إلى دمشق تم الاتصال بي ليبلغوني بالموافقة والعودة فكان ذلك، ودخلنا حينها في التفاصيل حيث توقفنا طويلاً عند نقطة واحدة والتي يمكن تجاوزها في تقديري بإبداء المرونة من الطرفين وهي نقطة تحديد الوزير الحادي عشر أو ما يسمى لبنانياً بـ«الوزير الملك» أو «لويس الثالث عشر» وخلال جولتي بين الأطراف اللبنانية خرجنا بحزمة من النصائح أهمها ان الحل يكمن في معادلة «لا غالب ولا مغلوب» والكل متفقون عليها، ويجمعون على أن لبنان أصغر من التقسيم وأكبر من أن يبتلع، وهو عنصر استقرار لا يستهان به في المنطقة العربية وبالتالي فإن أي تفريط في استقرار لبنان هو تفريط باستقرار المنطقة العربية بأسرها، والأزمة اللبنانية لم تغب عن أي لقاءات عربية - عربية أو أي طاولات الحوار، ولقاءاتي مع رئيس دولة الامارات ووزير خارجيتها وكافة المسؤولين فيها كان لبنان حاضراً ومهماً في تناوله، ولدى زيارتي للمملكة كان الأمر أيضاً حاضراً، ولدى زيارة وزير خارجية المملكة للسودان كان موضوع الأزمة اللبنانية حاضراً وبقوة بيننا، وفي اتصالاتنا مع الأمين العام للجامعة العربية لم يغب موضوع لبنان عن التناول، ونعرف أن الاستحقاقات الرئاسية في لبنان تقترب وبالتالي لابد من التحرك قبل هذا الاستحقاق ونتجنب الدخول في نفق مظلم وتتفاقم الأزمة، وبالتأكيد لن نترك اللبنانيين حتى نصل إلى حل، وتركنا اللبنانيين مؤقتاً ليدرك الجميع أنه في حال تعثر هذه المبادرة؟ هل من مبادرة أخرى؟ حيث تبين انه ليس هناك أي مبادرة أخرى غير العربية في الساحة، وبالتالي يتعين على كافة الأطراف اللبنانية ابداء المرونة للوصول إلى اتفاق يجنب لبنان ما لا يحمد عقباه.

وتدخلنا للاستفسار عن ماهية العرقلة التي ابدتها الأطراف الدولية في وجه المبادرة العربية، أجاب: ان الأطراف الدولية لم تكن راضية عن الحل العربي، ولم يكن ايجابياً، مع ايماننا ويقيننا أن كافة الأطراف اللبنانية أظهرت قدراً عالياً من المسؤولية والتمسك بالمبادرة العربية، في حين أظهرت الدول العربية دعمها الكبير للمبادرة، وأبدت الأطراف الدولية الأخرى تحفظاتها عليها والوقوف إلى جانب فصيل لبناني ضد الآخر، وكنا نأمل ان الأطراف اللبنانية أن تقف على الحياد وتتركنا في الساحة دون التدخل بشكل سلبي، لكنا وصلنا إلى حل للأزمة في لبنان، واعتقد ان الأطراف الدولية أيقنت الآن انها لم تستطع الوصول إلى حل وعليها أن تترك الأمر للمبادرة العربية.